العوامل التي وطدت زراعة القطن بمصر *

بقلم

صاحب العزة بطرس باسيلي بك

مدير عام مصلحة الاقتصاد الزراعي والتشريع بوزارة الزراعة

الحرب المدنية الأمريكية وارتفاع أسعار القطن :

لما استجاب « محمد علي » إلى رأي المهندس جوميل في إدخال زراعة القطن الحولي في مصر عام ١٨٢٠ تذرع الوالي بكافة الوسائل لتوطيد هذه الزراعة في البلاد فجعلها خاضعة لإشراف من ينتدبهم من الموظفين ، وبدأ إذ ذاك مشروعات الري لتوفير المياه التي يحتاج إليها هذا المحصول ، كما اهتم هو ومن تلاه من الولاة باستيراد أصناف القطن الجديدة لرفع مرتبة القطن المصري ، غير أن هذه الجهود وتكاليفها لم تثمر ثمرتها كاملة ، لأن الزارع لم يكن يجني نصيبا وافراً من أرباح هذه الزراعة ، وكانت زراعة الحبوب لديه أوفى لأغراضه . فلما قامت الحرب المدنية في الولايات المتحدة اتجهت أنظار العالم إلى مصر للحصول على حاجاتها من القطن ، فارتفعت أسعاره ، وكان ذلك حافزا لاهتمام الحكومة والزارع بالقطن ، والتوسع في زراعته . ويمكن أن يقال بأن هذه الحرب هي التي وطدت زراعة القطن بمصر ، فقد أخذت الحكومة تصرف الملايين من الجنيهات لتوفير مياه الري الصيفي لهذا المحصول ، وعمد الزراع إلى التوسع في زراعته واتقان خدمته حتى أصبح عصب اقتصاديات البلاد .

تحسين أصناف القطن :

وكان تحسين أصناف القطن يجري اعتباطا ، فكانت تستورد بعض البذور

---

* نشرت في عدد شهر أكتوبر سنة ١٩٥١ من « الأهرام » في خدمة التجارة والصناعة

من الخارج كبذور « سى ايلند » ، وحصل تلقيح طبيعى بينهـــا وبين الأصناف المزروعة أصلا فى البلاد ، فنتجت عن هذا التلقيح أصناف جديدة منها « القطن الأشمونى » ثم اتبعت طريقة انتخاب بعض لوزات القطن التى يبدو امتيازها عن غيرها وإجراء الاستكثار منها ، وقدامتاز بعض اليونانيين فى هذه الطريقة ، واشتهرت الأصناف التى استكثرت بواسطتها وقتا ما ، ومنها أصناف « النوبارى » و« الفولتس » و « السكلاريدس » وغيرها كما كانت تعنى مصلحة الأملاك الأميرية بانتقاء بذور الزراعة واستكثارها وهو ما يعرف بعملية الانتخاب بالجملة لتحسين أصناف القطن .

غير أن هذه الطرق فى توليد الأصناف لم تكن تستند إلى البحوث الفنية السليمة ، حتى قامت الجمعية الزراعية بدراسة الصفات الوراثية للقطن . ولما أنشئت وزارة الزراعة ، قام قسم تربية النباتات تدريجا بوضع الخطة التى تؤدى إلى التقدم المتصل بأصناف القطن ، وذلك بإجراء التهجين للجمع بين الصفات المطلوب توافرها فى القطن واجراء الانتخاب بين ما يستكثر من هذه الهجن على أساس اختبارات فنية دقيقة مع الاحتفاظ بسجل لأنساب الأصناف المستجدة ، يرجع إليه فى تعرف ما قد يبدو فيها مستقبلا من انحطاط أو ظواهر غير عادية ، حتى يمكن علاجها .

إكثار بذور الزراعة :

وقد اتضح أن الأصناف الجيدة من القطن قد تنحط صفاتها — إذا ما اتسعت زراعتها — بسبب التهجين الطبيعى الذى يجرى فى الحقول ، لهذا عمدت وزارة الزراعة إلى وضع نظام يكفل ملافاة ذلك ، فكل صنف من أصناف القطن يستكثر منه مقدار صغير يعرف بالنوبة ، داخل صوبات من السلك المجلفن لمنع دخول الحشرات التى قد تحمل طلع أصناف أخرى من القطن فتسبب التهجين غير المرغوب فيه . ويستكثر محصول هذه النوبة فى حقول خاصة يشرف عليها الموظفون الفنيون ، ويستأصلون ما يظهر فيها من نباتات شاردة . وهذه الحقول تنتج محصول نواة الصنف . ومن بذوره تزرع حقول الإكثار ، التى توزع بذورها على الزراع للزراعة العادية . وبهذه الطريقة تتجدد بذور كل صنف من الأصنـــاف باستمرار ، فيتلافى بذلك

الانحطاط الذى أصاب الأصناف القديمة ، وهذا علاوة على مراقبة البذور التى تنتج فى المحالج وتخصص للزراعة ، وفحصها قبل اعتمادها لهذه الغاية .

وقد يترتب على متابعة توليد الأصناف المحسنة أن يظهر صنف جديد يتفوق على قرينه من الأصناف المزروعة ، وفى هذه الحالة يحتفظ بمقدار من بذور الصنف الذى عدل عن زراعته فى ثلاجات خاصة لاحتمال الحاجة إليه مستقبلا فى إجراء عملية التهجين .

تجارب الغزل :

لم يسلم القطن المصرى من نقد الغزالين ، لهذا عمدت وزارة الزراعة إلى إنشاء مصنع تجريبى لاختبارات الغزل . فأخذ هذا المصنع فى فحص شكاوى الغزالين . لدحض الباطل وملافاة الواقعى منها ، وقد اعترض الغزالون مراراً على إحلال أصناف جديدة محل القديمة على أساس أن هذا يستدعى تعديلات جسيمة فى آلات الغزل لديهم ، وتبين أن الأصناف الجديدة إنما تتفوق على الأصناف التى تحل محلها فى صفات الغزل فضلا عن وفرة محصولها ، وأنها لا تستكثر إلا بعد إجراء اختبارات وافية للتثبت من ذلك . كما تبين أن التعديلات فى آلات الغزل التى قد تترتب على اختلاف طول التيلة وصفاتها ليست من الجسامة التى يدعيها الغزالون . كذلك تعددت شكاوى الغزالين من ازدياد العقد فى تيلة بعض الأصناف فجهد مصنع الغزل فى ملافاة ذلك فى اختبارات الأصناف المستجدة .

ويعمل مصنع الغزل التجريبى على اختبار عينات تؤخذ اعتباطاً من محصول كل موسم لتعرف صفات غزل المحصول . ومما يسر المشتغلين بالقطن أن أقطان الموسم الأخير ١٩٤٩ / ١٩٥٠ وإن جاءت قليلة فى غلة الفدان ومعدل الحليج فإن اختبارات الغزل التى أجريت عليها أظهرت تفوقها عن أقطان الموسم السابق علاوة على ما ظهر فيها من تحسن مستمر فى رتب القطن المصرى أدى إلى رفع الرتب التى يجرى التعامل عليها فى بورصة العقود من فولى جود فير إلى جود .

اختبارات الرطوبة فى القطن المصرى :

وكان من اعتراضات الغزالين إضافة الماء إلى القطن عند كبسه . ولما كان ذلك يجرى كضرورة فى عملية الكبس ، فقد أنشىء بالاسكندرية معمل لاختبار الرطوبة فى عينات القطن قبل تصديره ، وتسليم المصدرين شهادة بنسبة الرطوبة فى الأقطان التى يصدرونها لعملائهم ، حتى يرجع إليها فى تقدير الثمن .

منع خلط الأقطان :

وقد أدى تعدد أصناف القطن عندنا ، وتشابهها ، إلى غش بعض المصدرين بالخلط بينها . لهذا عمدت الحكومة إلى مراقبة ذلك ، ومنع خلط الأصناف ، وترقيم بالات القطن بما يدل على محتوياتها ، ضمانا لحسن سمعة الأقطان المصرية .

العوامل الطبيعية :

وإلى جانب ما يبذله الفلاح المصرى من جهد وما اشتهر به من خبرة تليدة فى مهنته ، وما تؤديه الحكومة للقطن من عناية خاصـــة ، وما تتولاه من بحوث ودراسات للنهوض به فإن الطبيعة تجود على مصر بعوامل ترفع من غلة محصوله وتجوّد تيلته ففضلا عن توافر الرى وخصب التربة فإن جو مصر يلائم القطن فى أطوار نموه ونضج تيلته . ذلك أن تيلة القطن تتألف من خلية واحدة تنمو من قصرة البزرة ، فإذا جاء الجو أثناء نموها حارا غير جاف استطاعت أن تمتد إلى غايتها فى الطول ، وتكونت الالتواءات التى تحصل داخل هذه الخلية منتظمة بحيث تكسبها متانة خاصة ونعومة ولمعة يمتاز بهما قطن مصر . وقد كان مما يلقن لطلبة مدارسنا أن جو مصر يلائم نمو القطن ولا يلائم غزله ، وقد صدق الجزء الأول من هذا القول فإن البلاد التى حاولت إدخال القطن المصرى لم توفق إلى مثل نجاحنا فى إنتاجه ، أما الجزء الثانى من هذه العبارة فقد كذبه انتشار مصانع الغزل فى بلادنا .

أسعار القطن وكلفة إنتاجه :

يتذمر الغزالون من ارتفاع أسعار القطن ارتفاعا لا يتناسب مع نفقات إنتاجه ، وفاتهم أنه إلى جانب ما يتكبده الزراع من جهد ونفقة فان هناك الملايين من الجنيهات

تكبدتها الحكومة فى المشروعات المرتبطة بزراعة القطن وتحسين أصنافه والاحتفاظ بسمعته ، وأنه لولا أن غلة الفدان عندنا أعلا مما هى فى البلاد التى تزرع القطن قاطبة ، لما كانت أسعار القطن رغم ارتفاعها مجزية لزرعه ، ولانخفض مستوى معيشتهم إلى أبعد مما هو عليه ، ومع ذلك فإنهم لا يحسدون على مستواهم الحالى .

أرقام ناطقة عن قطن مصر

١ — مساحة القطن فى مصر ٢ ٪ من مساحته فى العالم . غير أن محصولها يبلغ نحو ٦ ٪ من مجموع محصول العالم ، بسبب تفوق غلة الفدان فى مصر .

٢ — مصر سادسة بلاد العالم فى اتساع مساحة القطن ، والخامسة فى كمية إنتاجه ، ولكنها الأولى فى غلة الفدان وجودة المحصول .

٣ — تنتج مصر ثلاثة أرباع إنتاج العالم من الألياف الفائقة الطول ، ونصف إنتاجه من الألياف الطويلة .

٤ — قطن مصر تعلو متانته ٣٠ فى المائة عن القطن الأميركى و ٥٠ فى المائة عن قطن الهند .

٥ — ثلث الدخل الأهلى فى مصر يجىء من الزراعة ، ونصيب القطن فى مجموع الدخل الزراعى بين ٢٠ و ٣٠ فى المائة .

٦ — ثمانون فى المائة من سكان مصر يرتزقون من القطن زراعة أو صناعة أو تجارة .

٧ — تزيد صادرات القطن عن ثلاثة أرباع مجموع صادرات مصر ، وكانت نسبتها فى الموسم الأخير ٨٦،٧ فى المائة .

٨ — تبلغ أجور الصبية الذين يعملون فى جمع لطع دودة القطن وجنى المحصول نحو ١٥ مليون جنيه فى السنة .

٩ — زراعة القطن تشغل الأيدى العاملة بنحو خمسة أمثال مايشغلها أى محصول رئيسى آخر .

١٠ — تقدر ساعات اليد العاملة التى استخدمت فى خدمة محصول قطن الموسم الأخير بـ ١٢٠٠ مليون ساعة من ساعات الرجل البالغ « مع احتساب عمل الصبى بنصف عمل الرجل البالغ »

١١ — تشغل الصناعات المرتبطة بالقطن أكثر من نصف مجموع الأيدى العاملة فى غير الزراعة .